

ومعناها ، فكانت لهم بمثابة فرصة العمر التي لم يكن احد من زعمائهم يحلم بها ، فقاموا باستغلالها في تصعيد تنفيذ مخططاتهم التوسعية وشن حملة ارهاب واسعة النطاق ، بقصد كسر عنقوان المقاومة الشعبية التي اتخذت اشكالا نضالية متعددة .

لقد مهد نهج اللهاث وراء الاوراق التسع والتسعين الاميركية وفك الارتباط بالقضية الوطنية والقومية ، ووضع الجيوش العربية تحت رحمة التسليح من معسكر الاعداء ، وزج المقاومة في حرب ، دفاعا عن وجودها ، لاكثر من سنتين ، لتنفيذ مشروع الضفة والقطاع تحت ستار مشروع توسيع الخدمات ، يضمن هذا المشروع نتائج سياسية واقتصادية لصالح كيان العدو ، وبعقبة من النتائج الامنية والديمقراطية التي تشكل تهديد له ، فبدأ بالفعل باستيفاء ضريبة القيمة الاضافية بعد نضال مرير من قبل كافة الجماهير الفلسطينية في الداخل . وقد استكمل بهذا المشروع بناء القاعدة الاساسية لاعتبار الضفة والقطاع جزءا من «ارض اسرائيل الكبرى» بدون زيادة مخاطر الاخلال بمبدأ الصفاء العبري للكيان الصهيوني .

ولتنفيذ مشروع الحل الاسرائيلي بشأن مستقبل الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ والذي لا يختلف عن المشروع الاميركي في جوهره ، قام الكيان الصهيوني بسلسلة من الاجراءات التشريعية والتنفيذية ، ضمن اجراءات قمع جماعية لجماهير الارض المحتلة ومن خلال سلسلة اجراءات ارهابية ضد المؤسسات القومية والوطنية ، بهدف وضع مشروع الادارة الذاتية والمدنية موضع التنفيذ .

ومن اخطر الاجراءات الاشتراعية التي قامت سلطات الاحتلال بوضعها موضع التنفيذ قانون النقابات المهنية الذي جرد النقابات الطبية والهندسية والحقوقية وغيرها من صلاحياتها ، واصبح الحاكم العسكري الصهيوني لا يمتلك صلاحياتها فحسب ، وانما بمقدوره ايضا سحب ترخيص اي طبيب او مهندس او محام ومنح رخص العمل في هذه المهن . ويهدف هذا القانون الجديد الغاء القوانين المعمول بها في الارض المحتلة ووضع التشريعات البديلة ، بالاضافة الى استخدامها سيفا مسلطا على الشخصيات الوطنية التي تعمل في هذه المهن .

كما قامت سلطات الاحتلال بتغيير في الجهاز القضائي . واحداث محاكم اقليمية . وتعيين قضاة في المراكز المستحدثة على الرغم من رفض بعضهم قبولها حتى الان . ويمكن اعتبار هذه الخطوة مكملة للخطوات التي بدأتها سلطات الاحتلال بعد سلب القدس وضمها كعاصمة لدولة الكيان العنصري . وتكون هذه الخطوة احدى الشروط الرئيسية لاستكمال شروط الادارة المدنية اذا ما اخذت بعين الاعتبار الدوائر الاقليمية التي اُنشئت منذ سنوات ، والتي تضم الخدمات الطبية والتربوية والتي ترأسها منذ تشكيلها بعض العملاء . وقد قدم الدكتور حنين عبيد مدير الخدمات الطبية للضفة استقالته من منصبه اثر تصفية بعض العملاء ثم عاد عنها بعد زيارة لعمان . ويشيع المذكور والمعروف بعلاقاته الوطيدة مع الحكم العسكري ان عمان قد اوصته بالبقاء في منصبه . وقد